

تجربة مسيحيي لبنان مع واشنطن

عبد الله بو حبيب - السفير

يتهم البعض القيادات المسيحية اللبنانية بالاعتماد على الخارج والاستقواء به، للحفاظ على مكاسبهم التاريخية ومصالحهم الآتية. والاتهام الراهن لبعض القيادات المسيحية في لبنان هو المراهنة على عدد من النواب الأميركيين المتطرفين وعلى اصوليين مسيحيين اميركيين لمساعدتهم في صراعهم مع دمشق، وذلك من خلال «قانون محاسبة سوريا»، الذي يبدو ان مجلس النواب الأميركي قد أجل البحث به الى ما بعد الانتخابات الاميركية في ٥ تشرين الثاني القادم. ولأن المعنى الراهن بـ«الخارج» هو الولايات المتحدة الأميركيّة، سيركز هذا البحث القصير على تجربة المسيحيي لبنان مع واشنطن، متجاهلاً تجربة القيادات المسيحية مع دول أخرى وخاصة فرنسا التي ليست بالضرورة افضل، ومتجاهلاً ايضاً اتهامات المسيحيين المماثلة للقيادات الإسلامية بالاستقواء والاعتماد في فترات مختلفة من تاريخ لبنان الحديث على مصر وسوريا والمنظمات الفلسطينية وإيران والمد العربي والاسلامي بالإضافة إلى الاتحاد السوفيتي وغيره من الدول الشيوعية السابقة، وذلك لعزيز مراكزهم وحصصهم في النظام اللبناني.

بدأ التدخل الأميركي المباشر في منطقة الشرق الأوسط بعد حرب السويس في عام ١٩٥٦ والعدوان الذي قامت به بريطانيا وفرنسا وأسرائيل على مصر. لقد تدخلت واشنطن في الأمم المتحدة ضد العدوان الثلاثي وارغم مجلس الأمن هذه الدول على الانسحاب من مصر فكانت حرب السويس المغامرة الأخيرة للأمبراطوريتين العجوزتين في منطقة الشرق الأوسط. وجاء مباشرةً بعد هذه المغامرة مشروع الرئيس الأميركي دوايت ايزنهاور لـ«سد الفرات» الغربي الناتج عن نهاية النفوذ الانجليزي في الشرق الأوسط. ودخل لبنان في عهد الرئيس كميل شمعون «مشروع ايزنهاور» علم ١٩٥٧، وكان الرئيس شمعون الذي اهتم بلعبة المحاور الشرقيّة قد صادق حلفاء الغرب في المنطقة وهم دول «حلف بغداد» الذي انتتم إليه دول باكستان وإيران وتركيا والعراق بالإضافة إلى بريطانيا. والمشروعان كانوا محاولتين غربيتين للبقاء في المنطقة والسيطرة على مواردهما ولردع النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط. وقد تكون ابرز تجليات التعاطي الأميركي الجدي في المنطقة لأسباب إقليمية في ما بعد، هو إزالة الماريزي على الساحل اللبناني في تموز ١٩٥٨ على أثر الانقلاب العسكري في العراق الذي أطاح الملكة الهاشمية ولم يكن هذا الإنزال دفاعاً عن النظام اللبناني كما اشيع آنذاك.

لقد افرز تورط لبنان في «حلف بغداد» و«مشروع ايزنهاور» في عهد الرئيس شمعون، ثورة صغيرة نسبياً في علم ١٩٥٨ دعمها النظام الناصري في مصر وسوريا وانتهت باتفاق اميركي مع رئيس الجمهورية العربية المتحدة (كما عُرف اتحاد مصر وسوريا من ١٩٥٨ إلى ١٩٦١) جمال عبد الناصر على انتخاب العدو السياسي اللدود للرئيس شمعون، اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية. ولا بد من التتويجه ان الرئيس شمعون كان قد لُقب في أوائل الخمسينيات بـ«فتى العروبة الأغر» نظراً لترويجه المؤثر للقضايا العربية وخاصة القضية الفلسطينية. وعرف الرئيس شهاب كيف يوازن بين القوى الفاعلة في المنطقة فجَّنَ لبنان المحن والأزمات خلال عهده. واستمر الهدوء في عهد الرئيس شارل حلو ولغاية نكسة ١٩٦٧، عندما احرزت اسرائيل في حرب مفاجئة نصراً على الدول العربية المجاورة فخسرت مصر شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة الفلسطيني، وخسر الاردن الضفة الغربية والقدس الفلسطينيتين، وخسرت سوريا الجولان. وعاش لبنان بعدها فترة طويلة من عدم الاستقرار الأمني والسياسي وارتفاع النفوذ الفلسطيني إلى جانب الإزدهار الاقتصادي، إلى أن اندلعت الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥ في عهد الرئيس سليمان فرنجية. وكانت العودة الأميركيّة المباشرة إلى الساحة اللبنانية في عام ١٩٧٩ عندما نصحت واشنطن الرئيس الياس سركيس بأن ينشر الجيش اللبناني في الجنوب موحبة بامكانها ارغام اسرائيل

على الانسحاب من لبنان. لكن القصف الاسرائيلي اوقف الجيش اللبناني في بلدة كوكبا بعيداً عن المنطقة المحتلة وكانت النكسة الاولى لعهد الرئيس سركيس.

وكلنا يذكر المواقف الاميركية وانزال المارينز في بيروت بعد الاجتياح الاسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢، واصرار الرئيس الاميركي رونالد ريجن على ان السياسة الاميركية تهدف الى استعادة لبنان سيادته واستقلاله بانسحاب اسرائيل وسوريا من لبنان بعد <الجلاء> الفلسطيني عن بيروت في آب ١٩٨٢ في عهد الرئيس سركيس. واستمر الوجود الاميركي خلال عهد الرئيس امين الجميل والى ما بعد العملية الانتحارية في مطار بيروت التي استهدفت المارينز الاميركي وادت الى مقتل حوالي ٢٥٠ منهم. وبالرغم من ذلك بقي الرئيس ريجن على موقفه وصرّح في مؤتمر صحافي في ٢٤ تشرين الاول ١٩٨٣ ما يلي:

<إن تعزيز السلام في لبنان يشجع قوى السلام في منطقة الشرق الاوسط وهذا ليس هدف الحزب الجمهوري او الحزب الديمقراطي وإنما هو هدف اميركي. ان السلام في لبنان هو مفتاح للاستقرار في المنطقة اليوم وفي المستقبل>. ولا يجهل احد ماذا حل بهذا الموقف الاميركي بعد ذلك، لقد كتب في مؤلفي <الضوء الاصفر> احلل موقف الادارة الاميركية والحكم اللبناني بعد قمة واشنطن الثالثة بين الرئيسين الجميل وريغن في ٢ كانون الاول ١٩٨٣ ما يلي: <لقد أصبح التدخل الاميركي في لبنان مشكلة لم يعرف الاميركيون كيفية التخلص منها. واكتشفت اميركا يومذاك ان مصالحها في لبنان لا تتفوق او لا توازي مصالح سوريا او اسرائيل في لبنان. ولأنها ادركت ارتكاب اخطاء جدية في لبنان لعدم قدرتها على تنفيذ ما وعدت به، كان من الصعب عليها الانسحاب من دون مبرر مقنع. وكذلك اكتشف الرئيس الجميل ان عليه مرة اخرى ان يختار بين السيئ والاسوء. ان اعفاء الاميركيين من التزاماتهم يُضعفه تجاه السوريين ومعارضيه الداخليين من مسيحيين ومسلمين، وتمسكه بالاميركيين قد يعيد الخلاف وال الحرب. وبذا التردد القرار الافضل (<الضوء الاصفر>، صفحة ٤٢)>.

ولا حاجة للتوضيح ان التنسيق بين الرئيس الجميل والاميركيين كان على أتمه حتى بعد خروج المارينز في شتاء ١٩٨٤ وبقي التنسيق السياسي جيداً الى آخر عهده. وبالرغم من ذلك، اعتبرت واشنطن ان ار غام <القوات اللبنانية> الرئيس الجميل على القبول بالنفي القسري فور انتهاء عهده أمر داخلي مسيحي. ونذكر من دون شك <مبادرة> البطريرك مار نصر الله بطرس صفير بعد انتهاء عهد الرئيس الجميل من دون انتخاب خلف له. لقد أثبت تلك المبادرة بطلب اميركي وسعودي من خلال زيارات قام بها السفير الاميركي ادوارد ووكر والرئيس رفيق الحريري (ممثلاً السعودية) الى روما حيث حل غبطته ضيفاً على الفاتيكان في شهر تشرين الأول من عام ١٩٨٨. لقد وعد السفير ووكر والرئيس الحريري البطريرك بأن سوريا ستختار رئيساً للجمهورية من خمسة مرشحين موارنة يختارهم غبطته. طبعاً لقد فشلت المبادرة وانقسم الجسم المسيحي على نفسه من دون أن ينال الفشل من مصداقية واشنطن. ومن الصدف ان السفير ووكر كان مساعدأً لوزير الخارجية الاميركي لشؤون الشرق الاوسط عندما زار البطريرك صفير العاصمة الاميركية شتاء ٢٠٠١. لقد أشيع يومذاك ان السفير ووكر أوصى البيت الأبيض بـلا يجتمع الرئيس الاميركي جورج بوش بالبطريرك الماروني لأنّه سيكون أول زعيم لبناني وعربي يجتمع بالرئيس الاميركي الذي بدأ عهده في ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠١.

ولم ينس كثير من اللبنانيين السفير الاميركي جون ماكارثي وهو يتكلم هاتفياً من إهدن مع قائد <القوات اللبنانية> سمير جعجع، بعد انتخاب السيد رينيه معرض رئيساً للجمهورية فور انتهاء مؤتمر الطائف في تشرين الأول من عام ١٩٨٩. كان السفير ماكارثي يحث السيد جعجع على الوفاء بوعده والتحرك ضد نظام الجنرال ميشال عون. بكلام آخر، ان تحالف <قوى> سمير جعجع مع واشنطن لإنهاء نظام الجنرال عون كان واضحاً ونقيناً. وبالرغم من ذلك، اعتبرت الادارة الاميركية ان سجن قائد <القوات اللبنانية> ومحاكمته وادانته في عهد الرئيس الياس هراوي، أمر لبناني داخلي. والعجيب في الأمر، ان الجنرال ميشال عون الذي رفض المراهنة على أميركا يوم استلم زمام الحكم أو بعضه بعد انتهاء

عهد الرئيس الجميل، هو اليوم الوحيد من القيادات المسيحية يعلن تأييده جهراً لـ«قانون محاسبة سوريا» الذي يدعمه في وشنطن مؤيداً إسرائيل وأركان الحركات الأصولية المسيحية.

إن «قانون محاسبة سوريا» لا يهدف إلى معاقبة سوريا لوجودها في لبنان وإنما لحمايتها للمنظمات الفلسطينية و«حزب الله» و«الارهابيين» حسب ادعاء القانون المقترن، ولعلاقة سوريا الاقتصادية مع العراق التي تدر سنوياً على الرئيس العراقي مئات الملايين من الدولارات الأميركية. وهناك اتهامات أخرى يسجلها مشروع القانون على سوريا وهي تشمل اتهام سوريا بامتلاك أسلحة بيولوجية وكيميائية وصواريخ تصل إلى المدن الإسرائيلي. أما العقوبات لسوريا في حال رفضها شروط مشروع القانون فهي الخروج من لبنان وشبه قطبيعة دبلوماسية. إن الاجراءات الأخرى تافهة وتنتسب إلى المساعدات الأميركية إلى سوريا وهي غير موجودة، وإيقاف التبادل التجاري والاستثمار الأميركي في سوريا وهذا ضئيل جداً. لذلك فإن هذا القانون المقترن غير موجه لدعم لبنان وإنما يستعمل لبنان وسيلة لتحقيق أهداف أميركية بشأن العراق، وأهداف إسرائيلية بشأن الصراع العربي الإسرائيلي.

وربما من الأفضل أن يسأل المتعاطفون مع مشروع القانون هذا، لماذا سيحل بمسألة انسحاب سوريا من لبنان لو توقفت عن استيراد البترول العراقي وانهت حمايتها للمنظمات «الارهابية»؟. إن تجارب بعض القيادات المسيحية مع وشنطن منذ الاستقلال لم تكن لمصلحتهم ولا لمصلحة مسيحيي لبنان. وبالرغم من ذلك، لم يقتصر الكثير من القيادات المسيحية في لبنان، اليسارية منها واليمينية، بأن أميركا ورقة غير صالحة للاستعمال على الأرض اللبنانية. ليس في تاريخ أميركا ما يشير إلى اهتمام ذي مغزى بقضايا طائفية ومذهبية. تتحرك وشنطن عندما تهدد مصالحها الاقتصادية والأمنية والسياسية التي هي امتداد لضغوط اللوبيات الداخلية المختلفة. وتتحرك وشنطن أيضاً عندما يتهدد السلام العالمي أو الإقليمي. وقد تتحرك وشنطن لنصرة حقوق الإنسان كما تحددها مصالحها. لم تتحرك وشنطن يوماً لنصرة الديمقراطية ليست مقرونة بتحرك اقتصادي أو حرية المطلقة. إن معظم المواقف السياسية الأميركية المتعلقة بالديمقراطية والحرية ليست مقرونة بتحرك اقتصادي أو عسكري لأن هكذا اجراءات تستلزم دعماً شعبياً من خلال الكونغرس والاستقصاءات وهذا لا يتوفّر بالسهولة. ولبنان بالأساس، ليس على سلم الأولويات الأميركية في منطقة الشرق الأوسط. هناك من دون شك دول مهمة في استراتيجية وشنطن في المنطقة وتتحرك وشنطن من أجلها، ولكن لبنان ليس منها. إن أكثر اهتمامات وشنطن اللبنانية هو الاستقرار الأمني والاقتصادي، وان عدم الاستقرار السياسي في لبنان لا يزعج وشنطن إلا إذا أدى إلى احتلال أمريكي يهدّد السلام الإقليمي. أما الذين يتتساعلون عن ضمير العالم تجاه الأقليات وحقوقهم المشروعة، فلا يسعني سوى ترجمة ما قاله البروفسور شارلز عيساوي، وقد كان استاذ الاقتصاد في الجامعة الأميركية في بيروت في أوائل الخمسينيات وبعدها في جامعة برينستون الأميركية، وكان يحاضر عن «التنمية الاقتصادية والliberalية السياسية في لبنان» في مؤتمر عن «السياسة في لبنان» عُقد في جامعة شيكاغو عام ١٩٦٤. قال البروفسور عيساوي: «إن امتياز لبنان ونجاحه في مجالى الديمقراطية السياسية والاقتصاد الحر سيحولان دون التسامح معه في منطقة ادارت ظهرها لكل من هذين النظمين. وقد يجيب البعض بأن هذه المخاوف غير موجودة وان ضمير العالم لن يسمح بأن يحل الأذى ببلد غير مؤذ كلبنان، وان الدول والشعوب المجاورة لا تزيد أن تكون هناك أقلية مقهورة على يدها، وأن من مصلحة هذه الدول أن تحافظ على «نافذة إلى الغرب». لكن من لاحق مسارات السياسات الوطنية والدولية في الخمسين سنة الماضية يعرف ان مداولات بهذه تکاد تكون كلاماً فارغاً. إن أقليات بالفعل أبیدت ونواخذ أفقنا بعنف ولم يتحرك ضمير العالم قيد أئمة».

المستشار السياسي لنائب رئيس وزراء لبنان .